الأمم المتحدة

A/C.4/63/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
27 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أرغويللو ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-59022 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/C.4/63/L.11-14)

البند ٣٠ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/63/273 و 482-484 و A/C.4/63/L.15-19)

١ - **السيد الجهرة** (المملكة العربية السعودية): قال إن عقوداً من الاحتلال الإسرائيلي خلّفت بيئة الأحياء فيها ليسوا أفضل من الأموات. وفي ظل غياب حكم القانون، أصبحت الآلة العسكرية الإسرائيلية قوية لدرجة أنها تعمل مع الإعفاء من القصاص وتسبب معاناة بشرية لا يمكن وصفها. وانتهكت إسرائيل القرارات الدولية وتجاهلت التزاماتها بموجب خارطة الطريق بالإسراع في خطى بناء المستوطنات. وتحيط تلك المستوطنات حالياً بمعظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وتتحكم في نصف مصادر المياه تقريباً، مما يجعل من المستحيل إنشاء دولة فلسطينية مجاورة قابلة للبقاء.

٢ - وأضاف قائلاً إن استمرار بناء جدار الفصل العنصري دليل صارخ على عدم اكتراث إسرائيل بقرار الجمعية العامة ١٨١ (ثانيا) لعام ١٩٤٨ وادعاء إسرائيل أن الجدار للدفاع عنها، هو ببساطة ذريعة لتغيير الحقائق الجيوبوليتيكية لإحكام سيطرتها على موارد المياه، والاحتفاظ بجميع المستوطنات داخل إسرائيل وضمان بقاء القدس الشرقية تحت سيطرتها للأبد. وطالب بأن تمتثل إسرائيل لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأن تعوّض لبنان عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة العدوان عليها. وقال إنه يدين الممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. ودعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي رأى أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وتشريعاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغ وباطل ولا يترتب عليه أي أثر قانوني.

٣ - وقال إن المملكة العربية السعودية تدين بقوة أعمال الحفر الجاري تنفيذها في المسجد الأقصى، مما يهدد بانهياره، وكذلك جميع الجهود لتهويد مدينة القدس وسلبها من هويتها الإسلامية. كما تؤيد توصية اللجنة الخاصة التي تحثّ مجلس الأمن على النظر في توقيع جزاءات على إسرائيل إذا ما أصرت على تجاهل التزاماتها القانونية الدولية.

٤ - **السيدة إيتومزيني** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن التقرير يرسم صورة مظلمة لا تقتصر على معاناة الشعب الفلسطيني بل تشمل أيضاً الاستجابة العالمية غير الفعالة إزاء محنة هذا الشعب. ومن ثم لم تساور الدهشة وفدها من أن سلطات الاحتلال منعت اللجنة الخاصة من زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتلك العرقلة جزء من جهود إسرائيل الجارية لإخفاء الحقيقة حول المعاناة التي يتحملها الفلسطينيون في ظل الاحتلال. وعندما ينكشف قبح ممارساتها، تلجأ إسرائيل إلى اتهام هيئات التحقيق بالتحيز ومعاداة السامية.

٥ - ومضت قائلة إنه أصبح لزاماً على مجتمع الأمم الكف عن صمته والوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني. ويلزم أيضاً أن تغير الأمم المتحدة نهجها إزاء قضية فلسطين وأن تجد وسيلة لإرغام إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي. ولذلك، فإن وفدها يؤيد بقوة توصيات اللجنة الخاصة، بما في ذلك دعوة مجلس الأمن للنظر في توقيع جزاءات على إسرائيل إذا ما أصرت على تجاهل التزاماتها القانونية الدولية. وأضافت أنها تؤكد أيضاً على حق الشعب الفلسطيني في

إقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشريف وعلى حق العودة للاجئين.

٦ - **السيد ويزبرود** (إسرائيل): قال إنه تشجع لسماع أن الشعب الفلسطيني وقيادته لا يزالان ملتزمين تماماً بعملية السلام. وأضاف أن إسرائيل تشاطرهما نفس المشاعر، اقتناعاً منها بأن عملية السلام الثنائية هي السبيل الوحيد لكلا الجانبين للتعبير عن الاهتمامات المتبادلة والآمال المشروعة. وكلاهما سيحيطان قريباً اللجنة الرباعية علماً بحالة المفاوضات التي بدأت في أنابوليس منذ عام مضى. وقد أثبتت هذه المفاوضات أنها الأكثر أهمية منذ عام ٢٠٠٠. وأشار إلى أن اللجنة، في الوقت نفسه، ظلت مهتمة بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/63/273): ساعات وأيام تنقضي في خطابة طنانة ليس لها أي تأثير أياً كان على حالة السكان الفلسطينيين أو على النهوض بعملية السلام. وكان ينبغي أن يعكس التقرير آمال واهتمامات كلا الجانبين، إلا أنه خصص بالكاد جملتين بشأن رفاه وأمن المدنيين الإسرائيليين. ولا يكاد يرد ذكر ١ ١٥٠ صاروخاً من صواريخ القسَّام التي أُطلقت على المدارس الإسرائيلية ومولات التسوق والمستوصفات خلال العام الماضي أو ١ ٠٠٠ قذيفة هاون أُطلقت على المزارعين الإسرائيليين الذين يزرعون أراضيهم المجاورة لقطاع غزة. ولقد أُصيب المدنيون الأبرياء بل وقُتلوا بسبب هذه الهجمات العشوائية التي استمرت ثلاث سنوات على الرغم من انسحاب إسرائيل من غزة. وأضاف أن التقرير لم يذكر أيضاً السلوك الهمجي لحماس إزاء صحافييها وإزاء الصحفيين الأجانب أيضاً في غزة.

٧ - وأردف قائلاً إن إسرائيل لا تسعى إلى إخفاء سجلها في مجال حقوق الإنسان، بل إنها فخورة بتأييد مبادئ الأمم المتحدة والدخول في حوار بنَّاء. وإسرائيل، وهي مجتمع قائم على التعددية مع التأكيد على التفكير الذاتي، لا تعتبر نفسها فوق النقد. وصحافتها ليست مرصودة أو خاضعة للرقابة. وكدولة ديمقراطية، فإن إسرائيل منفتحة على مناقشة حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي أية سنة معلومة، كانت تخضع لتمحيص وكالات حكومية أجنبية، كوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ والاتحاد الأوروبي؛ وهيئات الأمم المتحدة؛ ومنظمات غير حكومية ذات مكانة، كمنظمة العفو الدولية. غير أنه من غير المعقول في اللجنة الرابعة أن نتوءات لحقوق الإنسان والديمقراطية، كالسودان وكوريا الشمالية وإيران وسوريا، تحاضر دولة إسرائيل المنفتحة والحرة. بل يجب أن تنظر هذه الدول في سجلاتها لحقوق الإنسان في أماكن كسجون حماة وتدمر والمزة وإيفين أو في معسكرات العمل القسري في كوريا الشمالية.

٨ - وأضاف قائلاً إنه بالأمس فقط، تم اكتشاف نفق من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل، كانت حماس تعتزم استخدامه لاختطاف مواطنين إسرائيليين. وبرغم هذه الشواغل الأمنية، تلتمس إسرائيل تحقيق التوازن بالغ الفعالية بين حماية أرواح الإسرائيليين وعدم تكدير معيشة الشعب الفلسطيني. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت تدابير لبناء الثقة بغية تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين، بما في ذلك الإفراج عن ٢٠٠ سجين فلسطيني في آب/أغسطس وإزالة ١١١ حاجزاً على الطرق وأربع نقاط تفتيش في الضفة الغربية. وتم بالتعاون مع السلطة الفلسطينية إدخال مشروع تجريبي في جنين لتعزيز سيطرة الشرطة الفلسطينية ودعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية. كما يسَّرت إسرائيل دخول قوات الشرطة الفلسطينية المنطقة المحيطة بالخليل. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، كانت هناك زيادة بنسبة ٦٦ في المائة في نقل السلع في الضفة الغربية. وزادت إسرائيل أيضاً عدد التصاريح الممنوحة للفلسطينيين الراغبين في العمل في

إسرائيل. وقال إنه إلى جانب البلدان المانحة، تعمل حكومته أيضاً في تنمية وتطوير الساحات الصناعية. وفي قطاع غزة، يسَّرت إسرائيل أيضاً دخول السلع الإنسانية عقب فترة الهدوء. وفي أيلول/سبتمبر، دخل قطاع غزة أكثر من ٢ ٠٠٠ شاحنة تحمل الأغذية والوقود واللوازم الأخرى.

٩ - وقال إن العمل الذي قامت به اللجنة الخاصة بعيد تماماً عن الحقيقة. فالتقرير (A/63/273) قدم صورة متحيزة للحالة في المنطقة تنطوي على مفارقة تاريخية، وتعترف بحقوق الإنسان من جانب واحد فقط. وأهاب بكبار المنتقدين لإسرائيل اتخاذ تدابير بنَّاءة لدعم الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في محاولاتهما لإنهاء نزاعهما الدموي القائم منذ عقود طويلة. وأضاف أن عمل اللجنة الخاصة لم يسهم في هذا الصدد. وبدلاً من الدخول في خطابة عقيمة، من الأفضل لبعض البلدان مساعدة الشعب الفلسطيني من خلال دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بما هو أكثر من مجرد كلمات تُقال، وإيجاد تدابير لبناء الثقة تجاه إسرائيل، ومعالجة شواغل جميع الأطراف واحتضان كل من السرد الإسرائيلي والفلسطيني بدلاً من رفض مكان إسرائيل الشرعي.

١٠ - وطالب بضرورة أن تنظر الدول الأعضاء أيضاً فيما إذا كانت هناك أية حاجة إلى هيئة أخرى بعد اقتباس مبتذل للعمل الذي يتم القيام به في مكان آخر، وما إذا كان يمكن قبول العمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة عندما تملي على هذا العمل استنتاجات بحكم ولاية تلك اللجنة. وأشار إلى أن إسرائيل، من جانبها، ستبذل قصارى جهدها للنهوض بعملية السلام.

١١ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): بعد أن أشار إلى تقرير اللجنة الخاصة، أهاب بإسرائيل اتخاذ إجراء فوري لتيسير انتقال السكان الفلسطينيين والسلع الفلسطينية، وكذلك الوصول إلى داخل المناطق التي تتواجد فيها المنظمات الإنسانية الدولية؛ وإزالة المخافر الأمامية؛ وإبطال سياسة الاستيطان ونشاطه؛ وإنهاء مصادرة الأراضي.

١٢ - وأضاف قائلاً إن أوغندا ترغب في تأكيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتؤيد تماماً المفاوضات المباشرة بين قادة فلسطين وإسرائيل وإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للبقاء جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل بالوسائل السلمية.

١٣ - ودعا إلى تكثيف الجهود مجدداً من جانب المجتمع الدولي واللجنة الرباعية، لدعم مفاوضات السلام التي جرت في أنابوليس بين الجانبين، والتنفيذ التام لخارطة الطريق بغية إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.

١٤ - وأشار إلى أن أوغندا تدين جميع أعمال الإرهاب. فالعنف والرعب لن يساعدا في السعي من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال مفاوضات بين الطرفين ودعم من المجتمع الدولي.

١٥ - **الرئيس**: وجَّه الانتباه إلى مشاريع القرارات A/C.4/63/L.11 إلى L.14 في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، وإلى مشاريع القرارات A/C.4/63/L.15 إلى L.19 في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال.

١٦ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قدم مشاريع القرارات في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال (A/C.4/63/L.11 إلى L.14)، التي تعالج المسائل الجوهرية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وعمل الأونروا في تزويدهم بالخدمات الأساسية في ظل القيود المالية والظروف القاسية. وقال إن النصوص إلى حد كبير هي نفسها المعتمدة في الدورة السابقة، مع بعض التغييرات لتعكس التطورات الأخيرة. وفي مشروع القرار A/C.4/63/L.11 بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وجَّه انتباهاً خاصاً إلى الفقرتين الجديدتين

٥ و ٦. وفي مشروع القرار A/C.4/63/L.12 بشأن النازحين نتيجة للأعمال العدائية التي نشبت في حزيران/يونيه ١٩٦٧ والأعمال العدائية التالية، أكد على الفقرتين ١ و ٢ والدعوة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الفلسطينيين المشردين الواردة في الفقرتين ٣ و ٤. وأشار إلى أن مشروع القرار A/C.4/63/L.13 بشأن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تعالج التحديات التي تواجه الوكالة في الوفاء بولايتها، بينما يتناول مشروع القرار A/C.4/63/L.14 ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وعائداتهم.

١٧ - وقال إن مقدمي مشاريع القرارات يأملون في أن تحظى بأوسع تأييد ممكن يعكس دعم المجتمع الدولي الأكيد والمستمر للعمل الإنساني الهام الذي تضطلع به الأونروا.

١٨ - **السيدة هيرنانديز توليدانو** (كوبا)، بعد أن أعربت عن الأسف لتدهور الحالة في الأراضي العربية المحتلة وانتهاك السلطة القائمة بالاحتلال فعلياً جميع حقوق الإنسان للفلسطينيين، قدمت مشاريع القرارات في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال (A/C.4/63/L.15 إلى L.19).

١٩ - وفي مشروع القرار A/C.4/63/L.15 بشأن عمل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، أشارت بوجه خاص إلى الفقرة الأخيرة من الديباجة وإلى الفقرات ٢ و ٣ و ٨ (أ) و (ب). وفي مشروع القرار A/C.4/63/L.16 بشأن انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وجهت الانتباه إلى الفقرات ١ إلى ٤. وفي مشروع القرار A/C.4/63/L.17 بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وجهت الانتباه إلى الفقرات من الثانية إلى الرابعة ومن الثانية عشر إلى الخامسة عشر من فقرات الديباجة وأبرزت الفقرات ١ و ٤ و ٥ و ٧ التي تعيد تأكيد موقف الأمم المتحدة القائم منذ زمن طويل بشأن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي العربية كعقبة تعترض السلام والتنمية. وفي مشروع القرار A/C.4/63/L.18 بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أكدت على انطباق الأحكام القانونية الدولية المذكورة في الديباجة، وأبرزت الفقرتين السابعة عشر والتاسعة عشر اللتين تسردان بالتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة من جانب إسرائيل والحالة المتدهورة في قطاع غزة؛ وأشارت بوجه خاص إلى الفقرات ١ إلى ٣ وإلى الفقرة ٩. كما وجهت الانتباه إلى مشروع القرار A/C.4/63/L.19 بشأن الجولان السوري المحتل.

٢٠ - وقالت إنها، في ضوء حالة حقوق الإنسان الخطيرة الناشئة عن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والانتهاكات الجارية، تأمل أن تقدم الدول الأعضاء تأييداً واسعاً لمشاريع القرارات آنفة الذكر.

حقوق الرد

٢١ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية)، بعد أن أشار إلى أن ممثل إسرائيل قد ادعى أن حكومته ديمقراطية، قال إنه يرى أن الديمقراطية تعني احترام إرادة السكان الآخرين. وأضاف أنه من المؤكد أن إسرائيل لم تحترم إرادة السكان الفلسطينيين عندما انتخبوا حكومتهم بطريقة ديمقراطية. لكنها، بدلاً من ذلك، أطلقت العنان لعنف ليس له مبرر ضد السكان العزَّل، وسجنت مسؤولين فلسطينيين كبار منتخبين، بل واغتالت قادة فلسطينيين. وقال إن البيانات الجوفاء لممثل إسرائيل لا تغير الحقيقة القائلة بأن

إسرائيل تدوس بانتظام على حقوق الإنسان للسكان العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسبما هو مسجل بدقة في وثائق الأمم المتحدة. وأضاف أن المقرر الخاص التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصف سياسات إسرائيل بأنها مماثلة للعنصرية. كما وصف الانتهاكات الأخيرة منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وهناك جملة أدلة متزايدة بأن الإرهاب الصهيوني غير المسبوق في التاريخ، سياسي وفكري وعنصري ودموي ومنهجي.

٢٢ - **السيدة عبد الهادي ناصر** (المراقب عن فلسطين): ، قالت إن اللجنة الخاصة أُنشئت واللجنة الرابعة خُصصت للنظر في هذا البند بسبب مسؤولية المجتمع الدولي الملزمة بمعالجة قضية فلسطين في جميع جوانبها، بما فيها حالة حقوق الإنسان الحرجة في ظل الاحتلال. وليس ما يجري مناقشته في اللجنة هو مركز إسرائيل كديمقراطية حرة مفتوحة، بل بالأحرى مركزها كسلطة قائمة بالاحتلال واستعمارها غير القانوني وانتهاكها لحقوق الإنسان وحرمانها الشعب الفلسطيني من حريته كأُمَّة. أما تقليل إسرائيل من أهمية جهود الأمم المتحدة في معالجة تلك القضية، فإنه أمر مهين: وإذا لم يستطع المرء صراحة أن يدعو في الأمم المتحدة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، فأي مكان آخر يمكن فيه أن يفعل ذلك؟ وأضافت أنه ينبغي بالتأكيد ألا يتخلى الشعب الفلسطيني عن أمله في دعم المجتمع الدولي الميثاق والقيام بدوره الشرعي في مساعدة هذا الشعب على أن ينال حقه في تقرير المصير وإقامة دولته بعد ستة عقود من المعاناة. وأشارت إلى أن بيان فلسطين السابق في اللجنة نقل بدقة واقع الحياة المضطربة والمريرة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وإذا ما رفضت إسرائيل أن تقرّ بجرائمها وأفعالها الخاطئة، فإنها لن تكون قادرة مطلقاً على تغيير المسار والامتثال للقانون الدولي لكي يصبح بالإمكان أن تبدأ في نهاية المطاف حقبة جديدة للسلام والمصالحة. ولا تستطيع إسرائيل ببساطة الحديث عن السلام وترتكب في الوقت نفسه مثل هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الشعب الفلسطيني، فهذا أمر غير منطقي وغير أخلاقي ولا يتسم بالمسؤولية بل يقف عقبة في طريق أي تقدم ممكن لبلوغ الهدف الفلسطيني في تحقيق سلام نهائي عادل ودائم.

٢٣ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن إشارة الوفد الإسرائيلي إلى حالة حقوق الإنسان في بلده غير مبررة ومثيرة للدهشة في ضوء حالة حقوق الإنسان المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والتي أكدتها مراراً تقارير الأمم المتحدة والصحافة الدولية والإقليمية. وأضاف أنه في الاجتماع السابق أشار فقط إلى الحقائق الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، التي تشهد على استهزاء إسرائيل بجميع مبادئ القانون الدولي. كما أظهرت إسرائيل عدم احترامها لسلطة الأمم المتحدة عندما منعت اللجنة الخاصة من دخول الأراضي العربية المحتلة أو عندما حالت دون قيام موظفي الأونروا بأداء الأنشطة المكلفين بها هناك. وينبغي أن تفكر إسرائيل في أن مَن كان بيته من زجاج، عليه ألا يرمي الآخرين بالحجارة وعليه أن يستمع إلى نداء العقل.

٢٤ - **السيد يان يونغ الثاني** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه من المعترف به عموماً أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية هو الذي أوجد مسألة الشرق الأوسط، وإنه منذ ذلك الحين تم حرمان الشعب الفلسطيني من كل شيء، بما في ذلك حقوقه الأساسية. كما أن سياسة إسرائيل في استمرار الاحتلال، وتوسيع المستوطنات، وقتلها الفلسطينيين يومياً وسجن الآلاف منهم، تشكل انتهاكاً كبيراً لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن اتهامها الباطل حول حالة حقوق الإنسان في بلده وراءه دوافع سياسية. وليس لإسرائيل الحق في الحديث عن البلدان الأخرى، بل ينبغي أن يكون في

كيفية الاستجابة للمطالب العادلة للفلسطينيين والسكان العرب الخاضعين لسيطرتها.

٢٥ - **السيد حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المزاعم غير المسؤولة التي لا أساس لها من الصحة التي ذكرها ممثل إسرائيل ما هي إلا ستارة من الدخان لتحويل الانتباه عن الجرائم التي ترتكبها بلده ضد الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والسكان الآخرين. وكان من الأفضل له التركيز على الأعمال الإجرامية لنظامه الحاكم، التي جلبت التوتر والنزاع إلى المنطقة. وقد تبين بوضوح للجنة والمحافل الدولية الأخرى أن النظام الإسرائيلي ينتهك عن عمد وبطريقة منهجية القانون الدولي والقرارات العديدة للأمم المتحدة وفي الواقع جميع مبادئ حقوق الإنسان. وليس لديه أي احترام للمعايير التي يعمل المجتمع الدولي بموجبها. ولما كانت إسرائيل هي المصدر الرئيسي للإرهاب والترويع في الشرق الأوسط وفي العالم عموماً، فإنها ليست في وضع يسمح لها أن تكيل الاتهامات ضد غيرها من البلدان. وأضاف أنه ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءً حاسماً لمنع وقوع مزيد من الأعمال الإجرامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكنظام يعتمد على العدوان وإرهاب الدولة والاغتيالات والتعذيب وجميع أنواع السياسات البغيضة، لا ينبغي أن يصور نفسه كداعية للديمقراطية ومحارباً من أجل حقوق الإنسان. ولن يعود السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان إلى الشرق الأوسط إلا مع نهاية الاحتلال الإسرائيلي وعندما يمارس الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة.

٢٦ - **السيد جبريل** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن انتقاد الوفد الإسرائيلي لعمل اللجنة ظالم وبعيد عن الحقيقة. أما الحقيقة القائلة بأن اللجنة عاجزة عن ترجمة أقوالها إلى أفعال، فإنه نشأ عن الهيكل العام للأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يصبح أكثر ديمقراطية وأن يتمتع بالسلطة التي تتيح له أن ينفذ فعلياً قراراته على نحو يطبق على جميع البلدان دون استثناء. وإلى أن يحدث ذلك، يجب على اللجنة أن تبعث باستمرار برسالة دعم واضحة إلى السكان الفلسطينيين الذين يتحملون عبء الاحتلال الإسرائيلي ويرفضون بوضوح الممارسات الإسرائيلية. وأضاف أن اللجنة ستصوت في الجلسة القادمة، بالإجماع تقريباً، تأييداً لمشاريع القرارات في إطار البندين ٢٩ و ٣٠ من جدول الأعمال، في حين ستبقى إسرائيل وحدها تقريباً في التصويت معارضة تلك المشاريع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.